

المبحث الثالث : دراسة التوازن الكلي في ظل الاقتصاد المفتوح

الهدف من التطرق لهذا العنوان هو إظهار حالات التوازن التي تسعى أي بلد بلوغها وذلك من خلال إقامة مقاربات تقييمية بين الحالات الآتية لها وأهداف السياسة الاقتصادية المثالية (تحقيق المربع السحري) في هذا الإطار ولجعل النموذج الكينزي أكثر واقعية كان لابد من الضروري إعطاء أهمية أكبر للعلاقات الاقتصادية الدولية وإدخال المتغيرات اللازمة في ظل هذا النموذج لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المتغيرات ومن ثم يمكننا تحليل موقف الحكومة في توجيه الأنشطة قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

المطلب الأول : نموذج الاقتصاد المفتوح ومنحنى BP

في ظل نموذج اقتصاد مفتوح يصبح الانتاج المحلي لا يعبر عن الاتفاق المحلي لأنه يوجد جزء من السلع المحلية (من الانتاج المحلي) يتم استعمالها من طرف غير المقيمين وهي تمثل جزء من الاتفاق الأجنبي في شكل صادرات ، كما أن هناك جزء من دخول المقيمين (التي ستحول إلى إنفاق) ستصرف في سبيل سلع منتجة بالخارج في شكل اتفاق على الواردات .

$$A = C + I + G$$

في الاقتصاد المغلق :

حيث A : الطلب الفعال

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار

G : الاتفاق الحكومي

الإضافة في الاقتصاد المفتوح : $NX = X - M$

حيث NX : صافي الصادرات

X : الصادرات M : الواردات

ومنه العلاقة في الاقتصاد المفتوح تصبح $A + NX = (C + I + G) + (X - M)$

ومما لا شك فيه فإن A تتحدد بكل من محددات (C - I)

$$A = A(y - i)$$

لذلك بات من الضروري معرفة محددات NX

أ- **سعر الصرف الحقيقي** : ويمثل نسبة الأسعار المحلية (أو الأجنبية) للأسعار الأجنبية (أو المحلية) مقاسة بنفس العملة⁽¹⁾

$$Rr = (pf - R) / Pl$$

حيث Rr : سعر الصرف الحقيقي

Pf : مستوى السعر بالخارج

Pl : مستوى السعر بالداخل

R : سعر الصرف الاسمي

إن المؤشر Rr يقيس مدى تنافسية السلع المحلية مع مثيلتها في الخارج ؟ بمعنى أن زيادة سعر الصرف الحقيقي (بالعلاقة أعلاه) يعني أن المنتجات الأجنبية أصبحت أغلى من المنتجات المحلية وبالتالي ستؤدي إلى الصادرات وتراجع الواردات والعكس صحيح ومنه فالعلاقة بين Rr و X علاقة طردية والعلاقة بين Rr و M علاقة عكسية

ب- **مستويات الدخل** : إن زيادة الدخل لأي فرد ما ستؤدي به إلى زيادة طلبه وكأحد مركبات الطلب نجد الطلب على الصادرات والطلب على الواردات وبالرجوع للعلاقة الواردة أعلاه بين

الدخل والطلب نقول أن : الطلب على الصادرات يتم من طرف الأجانب أي أن التغيير فيها سيرتبط بعلاقة طردية مع مستوى دخول الأجانب (Yf) أما الطلب على الواردات فيتم من طرف الأفراد المقيمين أي أن التغيير في الواردات سيرتبط طرديا مع مستوى الدخل المحلي .

ومنه نستطيع إبراز محددات العلاقة $A + NX$ كما يلي :

$$A + NX = C(y) + I(i) + G + X(Rr, yr) - M(R\uparrow, y)$$

المطلب الثاني ميزان المدفوعات :

إن مختلف التعاملات مع العالم الخارجي يتم تقييدها فيما يسمى بميزان المدفوعات (BP) وهو أخذ أهم المؤشرات والأدوات الاقتصادية التي يركز عليها التحليل لمعرفة الوضع الاقتصادي للدولة في المدى القصير ، وهو " بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات ، وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي (سواء كانت) داخلة أو خارجة من بلد ما خلال فترة زمنية محددة " (2)

وبالتالي قادت ميزان المدفوعات يعكس ضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة لبلد ما وجميع مدفوعاته للعالم الخارجي

الفرع الأول العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات : هناك جملة من العوامل الاقتصادية التي يصاحبها الأثر المباشر على ميزان المدفوعات ورصيده نذكر منها مايلي : (3)

(أ) - **معدل التصخم:** يؤدي التصخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفف بذلك الصادرات وتزداد الواردات رافعة بذلك رصيد الميزان التجاري إلى العجز

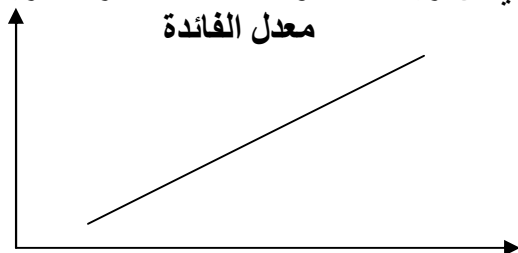
(ب) - **معدل نمو الناتج المحلي :** تؤدي زيادة الدخل لدولة ما إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس صحيح

(ج) - **تباين أسعار الفائدة :** يظهر التغيير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال التي تبحث عن أعلى مكافئة ممكنة حيث يؤدي ارتفاع نسبة الفائدة المحلي (i) نظيره الأجنبي (If) إلى تدفق رؤوس الأموال للداخل ، بينما يؤدي تراجع (i) عن (If) إلى هروب رؤوس الأموال من الداخل وفي كل الحالات يؤثر ذلك على رصيد ميزان المدفوعات بالسلب أو الإيجاب

(د) - **سعر الصرف :** كما ذكرنا سابقا أن سعر الصرف الحقيقي يقيس مدى تناقصية السلع المحلية بنظيرتها الأجنبية أي أن تغيرات أسعار الصرف تؤثر مباشرة في الطلب على الصادرات أو الواردات .

الفرع الثاني اشتقاق منحنى (BP):

يمثل منحنى BP عن حالة ميزان المدفوعات لبلد ما وهو بذلك يترجم وضعية سوق الصرف الأجنبي ومنحنى BP هو عبارة عن (ثنائيات مرتبة) لسعر الفائدة ومستويات الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات (4) إن العلاقة بين الدخل والفائدة في هذا المنحنى من المتوقع أن تكون علاقة طردية لأن زيادة الدخل مع ثبات العوامل الأخرى من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الواردات (M) وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات (BP) هذا العجز في حاجة إلى رفع مستوى الفائدة المحلي حتى تتمكن من جذب رأس المال الأجنبي في شكل تدفقات داخلة وبالتالي إستعادة التوازن في ميزان المدفوعات (BP) أي أن زيادة مستوى الدخل استلزم زيادة في



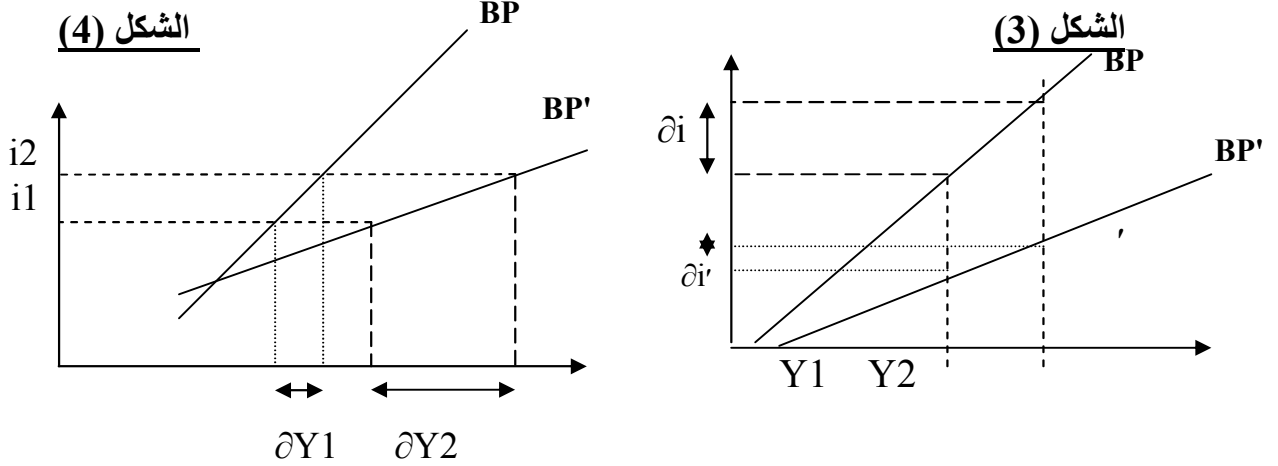
2 - ?? ? . 52 ?

3 - ?? ? . 64 ?

4 - ?? ? ? . 246 ?

(y, i) الذي يحقق التوازن في ميزان المدفوعات .
الشكل (02) - اشتقاق منحنى (BP)

للإشارة فإن ميل (BP) يتوقف على مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل ومدى حساسية تدفق رؤوس الأموال لتغيرات سعر الفائدة .



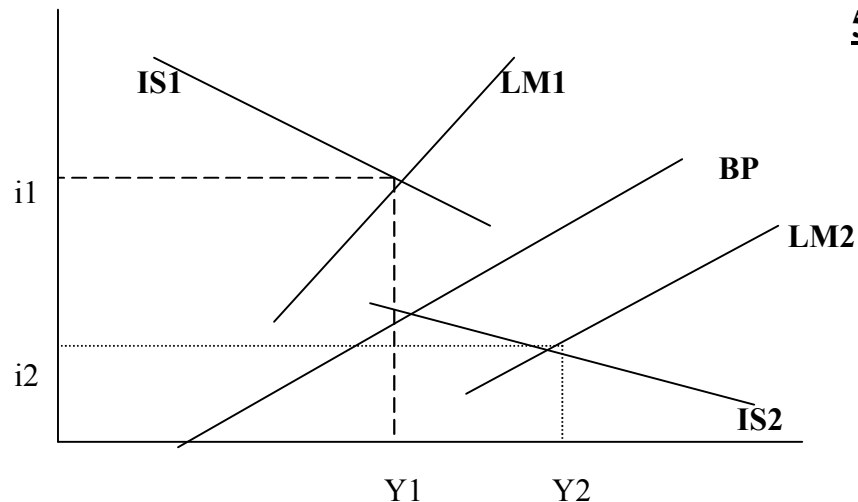
انطلاقاً من المتغيرات الفاعلة في ميل منحنى BP ففي ظل الكبيرة لحركة رؤوس الأموال لسعر الفائدة فإن تغير طفيف في هذه الأخيرة يصاحبه تغيرات كبيرة في حركة رؤوس الأموال أي أنه كلما زادت مرونة حركة رؤوس الأموال لأسعار الفائدة اكتفينا بتغير ضئيل في هذه الأخيرة لاستعادة التوازن وهي الحالة المبينة بالمنحنى (BP') من الشكل (3) بينما تؤدي انخفاض مرونة حركة رؤوس الأموال بالنسبة لمعدلات الفائدة إلى فعل تغيرات كبيرة لهذه الأخيرة لاستعادة التوازن (منحنى BP من الشكل 3)

أما عن مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل فكلما كانت كبيرة تترتب عنها تغيرات كبيرة في الواردات نتيجة تغيرات أقل في مستوى الدخل معنى ذلك حاجتنا إلى تغيرات أكبر في سعر الفائدة لاستعادة التوازن وهو ما يظهره منحنى (BP') من الشكل (4) بينما في الحالة العكسية عند الاستجابة الضئيلة للواردات لتغيرات الدخل يستلزم تغيرات ضئيلة في سعر الفائدة لاستعادة التوازن (منحنى BP من الشكل 4) .

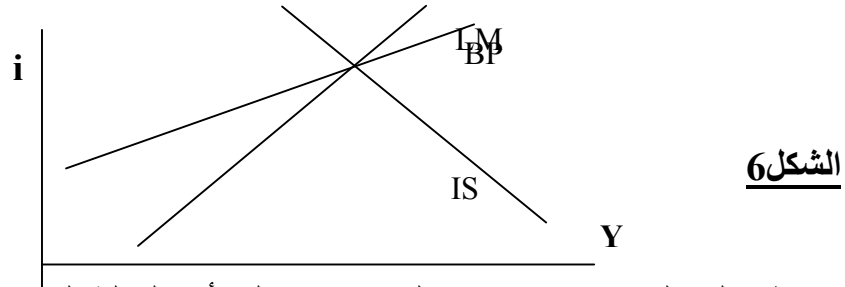
الفرع الثالث تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

نفرق بين حالتين من الاختلال في ميزان المدفوعات الاختلال السلبي أين تكون الدولة مدينة لبقية دول العالم الخارجي والاختلال الإيجابي أين تكون الدولة دائنة لبقية دول العالم الخارجي .

الشكل 5



التركيبية (i_1, y_1) تمثل فائض في ميزان المدفوعات تقع فوق خط منحنى BP التركيبية (i_2, y_2) تمثل عجز في ميزان المدفوعات تقع أسفل خط منحنى BP وفي الشكل أدناه نلاحظ حالة التوازن الكلي لمنحنيات IS LM BP .



الشكل 6

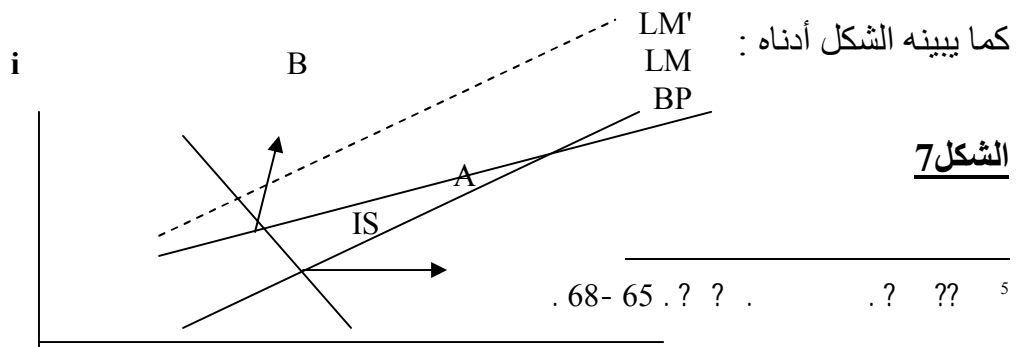
ويجب أن ننظر إلى التوازن في ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تساوي فيها مدفوعاتها للدول الأخرى مع متحصلاتها من العالم الخارجي وعند حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات نفرق بين طرق مختلفة لإعادة توازنه والتي منها : (5)
 (أ)- **طريقة تعديل السعر والدخل** : وذلك بالجوء إلى سياسات مالية ونقدية توسعية (أو انكماشية) للتأثير على أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقابل منتجات توردها الدول أخرى لجعل الصادرات أرخص (أعلى) نسبيا والواردات أغلى (أرخص) نسبيا مقاسة بالعملة الأجنبية وقد قدم الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين للكيفية التي يستجيب بها النظام الاقتصادي للضغوط التي يمارسها عليه إختلاف ميزان المدفوعات ، فالتصور الكلاسيكي أن العودة للتوازن في ميزان المدفوعات إنما تتم بفعل تغيرات الأسعار فهو بذلك يعكس نظرية كمية النقود وقانون شاي للأسواق .

أما التصور الحديث فيرى أن العودة إلى التوازن إنما تتم بفعل تغير الدخل الذي ينتج عن إختلال ميزان المدفوعات وهو بهذا يعكس نظرية كينز للتوظيف والفائدة والنقود
 (ب)- **طريقة تعديل أسعار الصرف** : وفق هذه الطريقة تتدخل الدولة بواسطة التعامل في سوق الصرف بائعة وشارية للعملة الأجنبية لتجعل لك أسعار الصادرات (الواردات) تسير في الاتجاه الذي تريده مقارنة بالأسعار المحلية (الأجنبية) ويلعب تعديل سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا دورا هاما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات غير أن هذه الآلية ستعمل في ظل تحقيق جملة من الظروف المواتية للوصول إلى الهدف المرجو منها وإلا صاحبها أغراض غير منتظرة تلحق بالاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: دراسة التوازن الكلي في ظل تغيرات أسعار الصرف

إن دراسة التوازن الكلي في ظل اقتصاد مفتوح يهتم أساسا بالتفاعل بين الأسواق الثلاثة القائمة : سوق السلع والخدمات ممثلة بمنحنى IS ، سوق النقد ممثلة بمنحنى LM وسوق الصرف ممثلة بمنحنى BP

إن الشكل القائم انه ليس هناك ما يضمن تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS LM BP) التوازن الآن ي للأسواق إلا أننا نشير مبدئيا إلى أن التوازن في الأجل القصير يكون يتقاطع منحنى IS مع LM

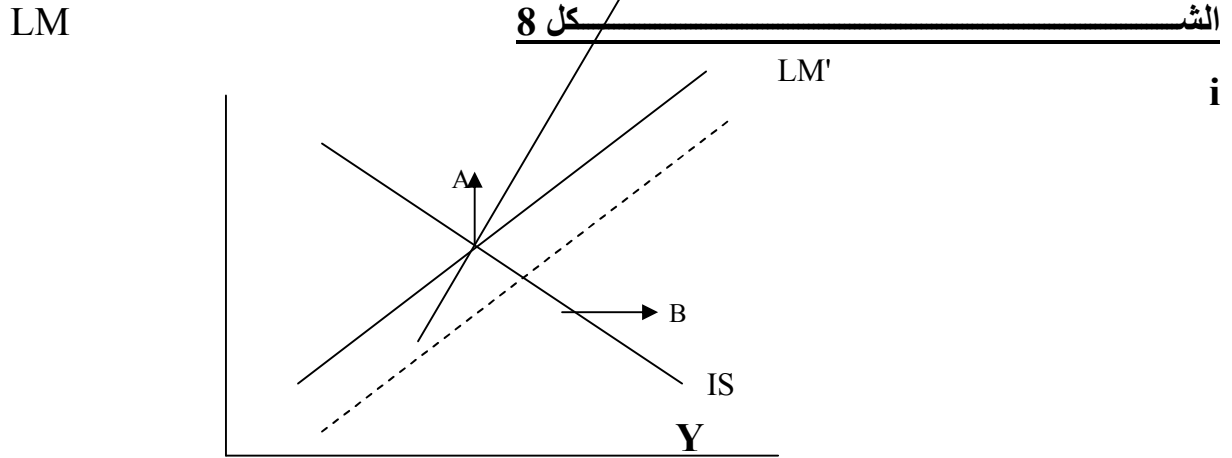


الشكل 7

كما يبينه الشكل أدناه :

المنحنى يبين التوازن (IS - LM) مع حالة عجز في BP في هذه نجد أن التوازن متحقق على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق النقد ، بينما نسجل عجزا في ميزان المدفوعات بما أن نقطة التوازن الأولية (A) تقع أسفل منحنى (BP) في حالة عدم تدخل الدولة في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات سينتج عنه انخفاض في العرض النقدي⁶ الذي يؤدي إلى نقل منحنى LM نحو اليسار بلوغا إلى الوضع (LM) ، أي أن وضع التوازن يتحدد في النهاية بالتقاطع الأول لمنحنى BP . IS

نفس التحليل السابق يمكن إسقاطه على الحالة العكسية إن يحقق ميزان المدفوعات قائما مما يؤدي إلى اتساع المعروض النقدي ناقلا بذلك منحنى LM جهة اليمين حتى يصل وضع التوازن المحدد مبدئيا بتقاطع مع IS BP ، وهو ما يوضحه الشكل أدناه : BP

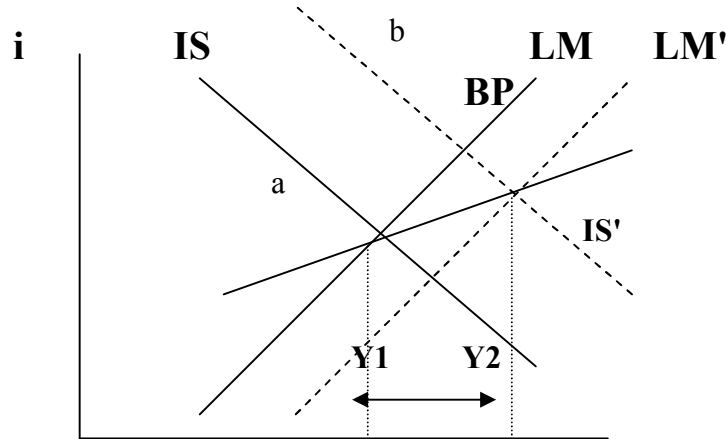


الفرع الاول السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت

إن الهدف من استعمال أدوات السياستين المالية والنقدية هو تحقيق الأهداف الاقتصادية حيث يظهران مجالا للتدخل من طرفها في الحياة الاقتصادية وفي سبيل إظهار اثر هذين السياستين نضع مجموعة من الافتراضات البسيطة (7) وهي افتراض مستوى الأسعار ، ثبات سعر الصرف الاسمي ، والتوازن الآني في جميع الأسواق (السلع والخدمات، السوق النقدي، سوق الصرف) .

1- السياسة المالية: تعمل هذه السياسة في التأثير على منحنى IS من خلال مستوى الضرائب الإعانات أو الإنفاق الحكومي إذا كانت الانطلاقة من الوضع لتوازني الآتي في كل الأسواق ، كما هو مبين في الشكل أدناه ، فإن اتباع سياسة مالية توسعية كزيادة مستوى الإنفاق مثلا : سوف يؤدي هذا إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى جهة اليمين وصولا إلى الوضع IS' وهذا في الأجل القصير ليتحول التوازن من النقطة A إلى النقطة B أين يتقاطع منحنى IS' مع منحنى LM أن التحرك على منحنى LM من النقطة إلى A إلى النقطة B يعكس ارتفاعا في معدل الفائدة وهو ما يجعل رؤوس الأموال تتجه إلى الداخل للاستفادة من هذا الارتفاع في معدل الفائدة i وهو ما يدفع تدريجيا إلى تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات وهو ما يؤكد وجود النقطة B أعلى من منحنى BP

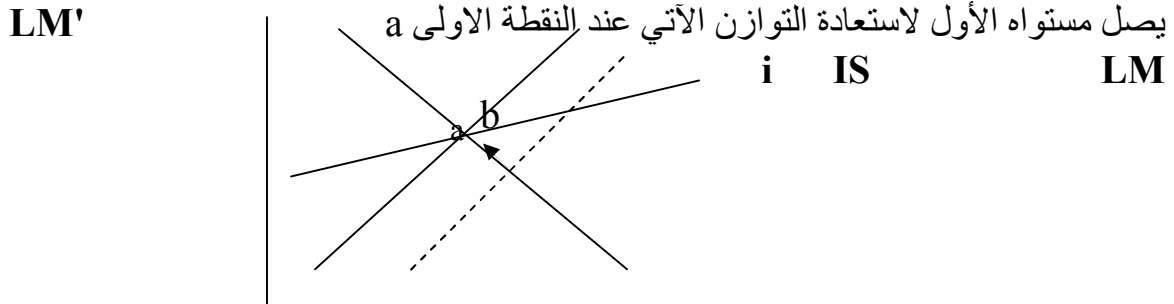
إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ، وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي ، وعلى افتراض حياد البنك المركزي سيؤثر الفائض في ميزان المدفوعات بنقل منحنى LM إلى الوضع LM' حتى يتقاطع جميع المنحنيات لتعكس بذلك التوازي الآني في جميع الأسواق .
 إن الانتقال إلى الوضع التوازني الجديد (عند النقطة C) تعكس تحسنا في مستوى الدخل وهو ما تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه



الشكل 9

والنتيجة من هذه الحالة أن السياسة المالية التوسعية في ظل نظام سعر الصرف الثابت لها أثر نقدي توسيعي كما تعمل على زيادة في مستوى الدخل

2 : السياسة النقدية : من المعروف أن السياسة النقدية تؤثر مباشرة في السوق النقدية إي على مستوى منحنى LM على اعتبار أن الحكومة أتبعت سياسة نقدية توسعية فأن ذلك ينقل منحنى LM جهة اليمين ، وانطلاقا من الوضع التوازني الأول فأن التوازن الجديد – في الأجل القصير – يتحقق يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM ، بما أن نقطة التوازن الجديد تقع أسفل منحنى BP فأنها تعكس وجود عجز في الميزان المدفوعات وهو ما ينتج عنه في لأجل الطويل تقلص العرض ، النقدي المحلي مع افتراض عدم تدخل البنك المركزي ناقلا بذلك منحنى LM جهة اليسار إلى أن يصل مستواه الأول لاستعادة التوازن الآتي عند النقطة الاولى a



دونخلص من ذلك أن موقف ميزان المدفوعات في ظل ثابت سعر لصرف يؤثر مباشرة في مستوى العرض النقدي⁸ حيث يتسبب الفائض في زيادة العرض النقدي والعكس بالنسبة للعجز الأمر الذي يجعل السياسة النقدية خارجة عن السيطرة واضعي السياسة الاقتصادية خاصة في لأجل الطويل ، اما في لأجل القصير تؤدي شتى سياسة نقدية انكماشية أو توسعية إلى تأثير مؤقت على مستوى الدخل سرعان ما يزول باستعادة التوازن في BP
الفرع الثاني التوازن في الاقتصاد المفتوح ومرونة أسعار الصرف :

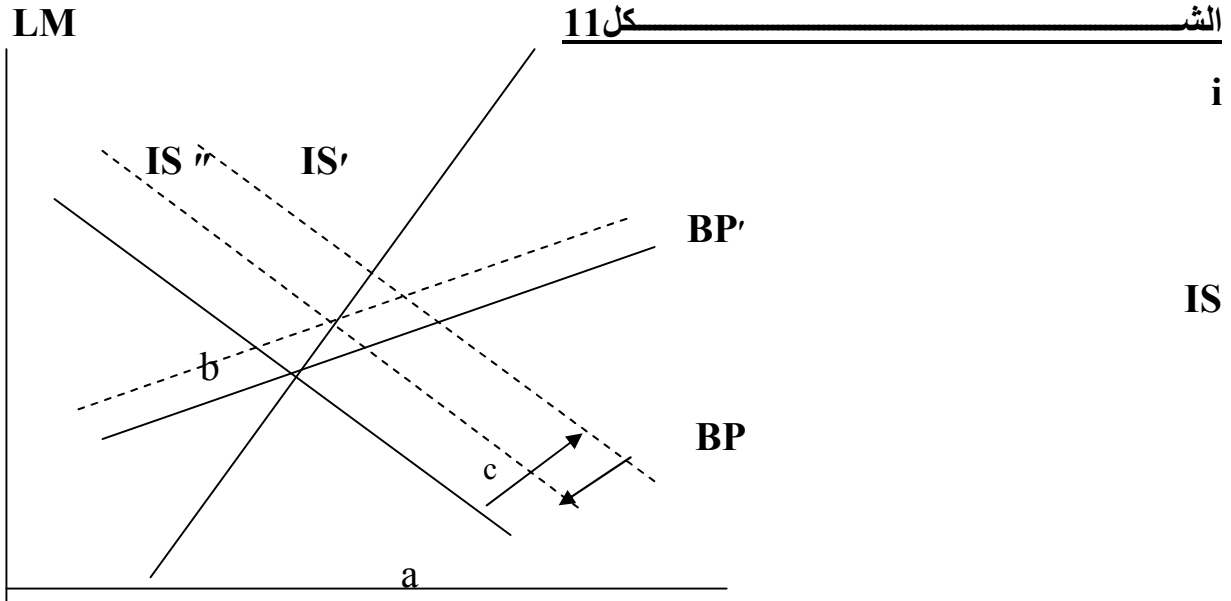
أشرنا في الحالة الأولى أن ثابت أسعار الصرف يجعل من رصيد ميزان المدفوعات يؤثر بشكل مباشر على مستوى المعروض النقدي المحلي وهو ما جعل من السياسة النقدية تابعة لموقف ميزان المدفوعات ، لكن في ظل نظام سعر الصرف لمرن من المتوقع أن يؤثر ميزان المدفوعات على المستوى التواني لسعر الصرف 9 ، حيث يميل سعر الصرف إلى الارتفاع في حالة العجز (الذي يعكس الفائض في الطلب على العملات الأجنبية) ويستمر هذا الارتفاع حتى يستعيد ميزان المدفوعات توازنه ، والعكس صحيح ، في حالة تسجيل فائض في الميزان المدفوعات أين يأخذ سعر الصرف مسار الانخفاض معبرا عن فائض عرض في العملات الأجنبية ، ويستمر هذا الانخفاض إلى أن يستعيد BP توازنه .

وللاقترب أكثر من فعالية التدخل الحكومي للتأثير مباشر في مستوى النشاط الاقتصادي تقوم دراستنا لهذه الحالة عن الافتراضات التالية :

- الاستقرار التام لمستوى الأسعار المحلية .
- المرونة التي تميز سعر الصرف .

- الاقتصاد الوطني ينطلق من وضع توازني آني في الأسواق الثلاث (IS LM BP) .

أولا السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن : انطلاقا من مجموع الفروض المذكورة أعلاه وبافتراض إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية ، مستعملة في ذلك أداة لا يمكنها ان تؤثر في المستوى المعروض (أي لا تحرك المنحنى LM في الأجل القصير) إن هذا الإجراء ينقل المنحنى IS إلى أعلى جهة اليمين ، وهو ما يرفع مستوى الدخل ومعدل الفائدة السائدة . وبما أن التوازن الجديد (تقاطع LM IS) يقع أعلى منحنى BP جهة اليمين فهو يعبر عن فائض في ميزان المدفوعات الشيء الذي لن يغير من مستوى المعروض نقدي – كما أسلفنا – وإنما يؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف أي بعبارة أخرى يحسن القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، إن هذا التغيير في سعر الصرف سيصاحبه أثرين متلازمين الأثر الأول يتمثل في انتقال منحنى BP إلى جهة اليسار معبرا عن ارتفاع الواردات وتراجع على مستوى الصادرات نظرا لفقدان السلعة المحلية وتنافسها على مستوى السوق الخارجية أما الأثر الثاني هو أن انخفاض سعر الصرف يصاحبه أثرا انكماشيا على منحنى IS وهو ما يعرف بالأثر المالي لسعر الصرف ومن المنتظر إن الوضع التوازني في الأجل الطويل يكون عند النقطة C أين يتحقق التوازن الآتي في الأسواق الثلاثة (BP ، LM ، IS) .



Y

ثانياً السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن :

إن إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك مبدئياً إلى نقل منحنى LM جهة اليمين في الأجل القصير، وهو ما ينقل التوازن إلى النقطة (B) أين يرتفع المستوى التوازني للدخل ويتراجع معدل الفائدة المحلي ويظهر عجزاً في ميزان المدفوعات هذا العجز سيدفع بسعر الصرف الاسمي أو بعبارة أخرى تدهور قيمة العملة الوطنية 10، الشيء الذي يمارس أثراً الأول يتمثل في نقل المنحنى BP جهة اليمين نتيجة للميزة التنافسية التي أصبحت تتمتع بها السلع الوطنية مما يدفع الصادرات للارتفاع والواردات للتراجع أي في النهاية سيؤدي إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات

يستمر التحسين إلى غاية تحقق الفائض في BP إما الأثر الثاني فيتمثل في نقل منحنى IS

نلاحظ أن الوضع التوازني في الأجل الطويل سيتحقق عند نقطة تقاطع (IS, LM, BP)

